



معهد التخطيط القومي

مقترح البحث التطبيقي للماجستير المهني

" تعزيز التشبيك والترابط بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية لدعم التنمية
المستدامة"

– دراسة حالة : الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية –

**Enhancement of Networking and Synergy Between Civil Society
Organizations and the Governmental Authorities to Support
Sustainable Development.**

**Case study: Coptic Evangelical Organization for Social Services.
(CEOSS)**

إعداد

محفوظ ناجح حبيب

تحت اشراف

أ.د. محمد ماجد خشبة

استاذ التخطيط الاستراتيجي

مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

– ٢٠٢٠ –

الفهرس

البيان	الصفحة
أولاً : الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة	٤
مقدمة	٤
١ . خلفية المشكلة محل البحث	٤
٢ . أهداف البحث	٥
٣ . أهمية البحث	٥
٤ . حدود البحث	٦
٥ . منهجية الدراسة	٦
٦ . الدراسات السابقة	٧
ثانياً: العلاقة بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لدعم التنمية المستدامة:	١٠
ثالثاً : الدراسة الميدانية	١٩
رابعاً : نتائج ومقترحات البحث	٢٤
المراجع	٢٩
الملاحق	٣٢

الملخص

يهدف البحث إلى بيان أثر تحقيق التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تنفيذ البرامج التنموية وأيضاً معرفة الايجابيات والسلبيات للتشبيك بين تلك المؤسسات وبالتالي تعزيز التكامل في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وعليه استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتة لهذه الدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان لقياس تعزيز الترابط بين المؤسسات التي تعمل في القطاع التنموي سواء المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، وتم تحليل وعرض البيانات بالاستعانة ببرنامج (SPSS) وقد اتضح من نتائج الدراسة أن هناك قصور في التشبيك والترابط بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تطبيق البرامج التنموية، وأن تطبيق التشبيك بين تلك المؤسسات يوفر العديد من النتائج الايجابية، ولكن هناك الكثير من الصعوبات التي تعيق وجود ترابط وتشبيك بين تلك المؤسسات وذلك بسبب عدم وجود رؤية واضحة مشتركة وتخطيط واضح للتشبيك وتغليب المصالح والاهداف الخاصة وعدم وجود مبدا العمل الجماعي بشكل قوى وايضاً غياب المؤسساتية لدى الطرفين حيث أن العمل غالباً ما يقوم على علاقات شخصية،

وقد اختتمت الدراسة بمجموعه من التوصيات أهمها ضرورة تطوير السياسات والقوانين والأنظمة الحكومية بما يدعم سياسيات العمل وتعزيز التشبيك والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً تكوين لجنة مشتركة من الأجهزة الحكومية وقيادات المجتمع المدني تكون مسئولة عن متابعه التشبيك والترابط بين كافة المؤسسات من خلال توحيد البرامج التنموية التي تعمل بها كل المؤسسات التنموية في مصر.

الكلمات المفتاحية : التشبيك ، التنمية المستدامة ، الأجهزة الحكومية ، مؤسسات المجتمع المدني ، الهيئة القبطية الإنجيلية .

Abstract

The research aims to highlight the impact of networking and interdependency between the civil society institutions and the governmental agencies in implementing the development programs, in addition to identify the pros and cons of networking between such institutions which in turn enhancing synergy among the governmental agencies and the civil society institutions. The researcher adopted the qualitative analytical methodology in which a questionnaire was developed to measure the interdependency enhancement between the institutions work in the development sector whether the governmental or the non-governmental ones. The data was presented and analyzed using SPSS. Based on the analysis results, there was a shortage in networking and interdependency between the civil society institutions and the governmental agencies in implementing the developmental programs. While in case of applying such proposed networking, it would provide many benefits. But on the other hand, there are some challenges to implement such networking because of the non-clear participatory vision and planning, prioritizing each institution's objectives, absence of the teamwork principle and absence of institutionalizing of both parties as implementation is based on personal relationships.

Therefore, the study herewith developed some recommendations for networking between the civil society institutions and the governmental agencies, for instance:

- The importance of improving policies, laws and the governmental disciplines to support work policies and to enhance networking and synergy between the civil society institutions and the governmental agencies.
- Develop a common committee that includes governmental agencies and civil society leadership who should be responsible for monitoring networking and interdependency between those institutions though unifying the development programs which are implemented by all institutions in Egypt.

Key words: Networking, Sustainable Development, Governmental Agencies, Civil Society Institutions– CEOSS.

مقدمة

شهد العالم في عصرنا الحديث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كان من أهمها بروز تيار العولمة وتقليص دور الدولة وتراجعها في تقديم الخدمات، نتيجة لذلك كانت الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني كمثلث أساسي من أجل التنمية. ولقد تزايد إدراك العالم لأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في التنمية والتطوير، وفي التعامل مع القضايا والتحديات المختلفة (الفقر، الزيادة السكانية، البطالة، تلوث البيئة، حقوق الإنسان... إلخ)، التي تواجه المجتمعات كافة، كما تغيرت نظرة المجتمعات إلى المنظمات غير الحكومية لتؤكد أهمية دورها التنموي، ولذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني جعلت من التنمية إحدى مقومات قوتها وعاملاً مهماً في نشرها وخاصة تنمية المجتمع المحلي، فالفكرة المحورية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية تقوم أساساً على العمل الجماعي الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني من خلال الشراكة والترابط بين الأهداف العامة للدولة.

تهتم الدراسة الحالية بمعرفة مدى تأثير التشبيك والترابط بين الحكومات متمثلة في وزارة التضامن والمجتمع المدني متمثل في الهيئة القبطية الإنجيلية ومدى تأثير ذلك التشبيك والترابط على تنمية المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وايضا خطة مصر ٢٠٣٠.

١. خلفية المشكلة محل البحث

رؤية مصر ٢٠٣٠ لها أهمية كبيرة في سبيل النمو وتحقيق التنمية المستدامة لمصر خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يركز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ولكن تحقيق التنمية في مصر لا يقتصر فقط على دور الحكومات ولكن لابد من توافر جهود المؤسسات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أننا نجد ان هناك الكثير من المشروعات التنموية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وأخرى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني دون وجود ربط في الاهداف بينهما مما يضعف من جهود التنمية في مصر وعلى النقيض عندما نرى نماذج للتشبيك والترابط بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في برنامج تنموي معين نجد هناك افضل النتائج المرجوة

للتنمية وعلى سبيل المثال برتوكول التعاون فى برنامج الإعاقة بين وزارة التضامن والهيئة القبطية الإنجيلية.(مرفق صورة البرتوكول).

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التالية :

- أ- الى أي مدى هناك ترابط بين البرامج التنموية التي تنفذها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من حيث الهدف والتوجه؟
- ب- ما العائد على مستقبل العمل التنموى بمصر من التشبيك والترابط بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؟
- ت- الى أي مدى يمكن المساهمة فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال توحيد اهداف العمل التنموى والعمل بسياسة موحدة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؟
- ث- ما هو الدور الحالي لتأثير البرامج التنموية على المجتمع المصري وما هو الاختلاف الذى سيطرأ عند العمل على استدامة تلك البرامج التنموية وكيفية تطبيق تلك الاستدامة؟

٢. أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى بيان أثر تحقيق التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية فى تنفيذ البرامج التنموية. ويمكن تحقيق هدف الدراسة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- تقييم الأوضاع الحالية للتشبيك والترابط بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني القائمة على تنفيذ برامج تنموية بمصر.
 - توصيف التحديات والفجوات التي تعوق التشبيك الكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - اقتراح مداخل وآليات لتعزيز التعاون والشركات بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بما يدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر.
 - توحيد اهداف العمل التنموى بما يخدم رؤية مصر ٢٠٣٠ بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.
 - اثراء القيمة المضافة للعمل التنموى بتوحيد اهداف التنمية بين المؤسسات الحكومي ومنظمات المجتمع المدني والعمل على استدامة البرامج التنموية.
 - ايجاد طرق واليات لإظهار البرامج التنموية الذى يجب العمل عليها مستقبلاً وايضاً ايجاد اليات لتسهيل عملية التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدني وبعضها وبين الحكومات.

٣. أهمية البحث

- لمصر وللجهات الحكومية المعنية ، وخاصة الجهات الحكومية التي تعمل بشكل جماعي مع منظمات المجتمع المدني، والحاجة لتوحيد الأهداف التنموية للوصول لاستدامة البرامج التنموية بمصر بما يحقق أهداف مصر ٢٠٣٠ فيما يخص العمل التنموي.
- لمنظمات المجتمع المدني - الجمعيات الأهلية، وذلك بتوحيد العمل مع الحكومات والعمل معاً والاستفادة من مشاركة الحكومات في تنفيذ البرامج التنموية بما يساعد تلك المؤسسات على إزالة العقبات وإظهار العمل الذي تقوم به.
- للباحث - كعضو عامل في إحدى مؤسسات المجتمع المدني (الهيئة القبطية الإنجيلية) المعنية ببعض قضايا التنمية المستدامة.

٤. منهجية البحث

- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال جمع وتحليل معلومات عن الظاهرة محل البحث والتحليل والربط لتفسيرها وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة واستخلاص النتائج المناسبة .
- استمارة استبيان: لاستقصاء رأى السادة العاملين بقطاع التنمية بالهيئة الإنجيلية وأيضاً من بعض الشركات التنموية غير الحكومية وآخرين من وزارة التضامن. وقد بلغ إجمالي مفردات البحث ٣٧ مفردة.
- المقابلات الشخصية : تمت المقابلات مع عدد من القيادات بالهيئة القبطية الإنجيلية ووزارة التضامن الاجتماعي.

وقد تمت الدراسة الميدانية من خلال تصميم استمارة الكترونية على برنامج Google form ، وتم وصول الاستمارة الى مسئولين من وزارة التضامن ومن القيادات الفعالة بالمجتمع المدني بمصر سواء من الهيئة الإنجيلية (إحدى مؤسسات المجتمع المدني محل الدراسة)، أو من غيرها.

٥. حدود البحث:

- حدود مكانية: وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية المسؤولة عن بروتوكول التعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة الإنجيلية، وزارة التضامن الاجتماعي.
- حدود زمنية: فبراير - يونيو ٢٠٢٠.

٦. الدراسات السابقة:

١-٦ الدراسات العربية:

- دراسة (إبراهيم ٢٠١٠م) بعنوان: "معوقات التشبيك بين المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الشبكات بين المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية، وكذلك إلى التوصل إلى تصور مقترح للتغلب على المعوقات التي يتم التعرف عليها وأظهرت الدراسة النتائج التالية: حاجة الشبكات إلى شراكة فعالة مع أطراف عديدة لضمان واستمرارية الشبكات، وجود قواعد مؤسسية وقانونية تعتبر حجر الزاوية في المجتمع المدني هناك تحديات مرتبطة بالثقافة السائدة مثل الديمقراطية. توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: ضرورة الاهتمام بتطبيق الحوكمة في المنظمات غير حكومية، إبراز أهمية التشبيك بين المنظمات الأهلية.

- دراسة (عبد الرسول، ٢٠٠٣م) بعنوان: "طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات الغير حكومية في مصر، الواقع والمأمول". هدفت الدراسة إلى التعرف على العائد من عملية الاتصال، وأهم العوامل التي تؤثر على الاتصال، ووعي أعضاء مجلس إدارة المنظمة بأهمية الاتصال، والمعوقات التي تحول دون تحقيق الاتصال بين المنظمات الأهلية، وأوضحت الدراسة مفهوم الاتصال وعناصره، وأهميته في تنظيم المجتمع، والعوامل التي تؤدي إلى نجاح الاتصال في طريقة تنظيم المجتمع. ويتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات الأهلية في حلوان ومدينة نصر، وطبقت على عينة من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية، واتباع الباحث منهج الدراسة الوصفية، وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة استبانة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن هناك ضعف عملية الاتصال بين المنظمات وأنها محددة بأوقات معينة ويتم بشكل لفظي عادة وغير رسمي، وأن معوقات الاتصال إحساس الأعضاء بعدم الحاجة إلى الاتصال وعدم بذل أي جهد من أجل تفعيل الاتصال وعدم احترام المنظمات الأهلية لمقترحات بعضها البعض. وكان من أهم التوصيات تشجيع عمل مشروعات مشتركة بين المنظمات، عقد لقاءات بين المنظمات لتبادل الرأي والفكر حول عملية الاتصال، وقياس كفاءة المنظمة بقدرتها على الاتصال مع مثيلاتها من المنظمات الأخرى، وضرورة عقد اللقاءات وتوفير قاعدة بيانات وتدريب أعضاء المنظمة.

- دراسة (العمرى، ٢٠٠٨م): "العلاقة بين التشبيك وبناء قدرات الجمعيات الأهلية". هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين التشبيك وبناء قدرات الجمعيات الأهلية على إدارة الحكم الداخلي وعلاقة التشبيك ببناء قدرات الجمعيات الأهلية على إدارة الشؤون العامة للجمعيات الأهلية وأكدت النتائج التي توصلت لها الدراسة على أهمية توحيد جهود الجمعيات الأهلية، والتنسيق بينهما لإيجاد صيغ من الشبكات لتقوية وتنمية قدرات هذه الجمعيات لمواجهة الآثار السلبية وضرورة التشبيك كمفهوم ومدخل للعمل بين الجمعيات لضرورته على المستوى النظري والتطبيقي، وأكدت الدراسة أيضاً على أن التخطيط المالي والإدارة المالية الجيدة هي أساس لتعاون المنظمات الأهلية وتنمية قدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة وأن تقوم الجمعيات بوضع لوائح مالية للمشروعات المشتركة بين أعضاء الشبكة.

- دراسة منظمات المجتمع المدني (جمهورية اليمن - ملتقى المرأة للبحوث والتدريب) أ. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي . كما أن التشبيك يعد آلية للاتصال والتواصل، ويعكس التعاون بين المنظمات وهو ما يقوي من قدرات المجتمع المدني كما يساعد على التأثير في السياسات العامة . أما مفهوم الشراكة فيقصد به بناء الشراكة بين أطراف ثلاثة، هي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار من المساواة ؛ حيث يكمل كل طرف الأطراف الأخرى من الشركاء بما يؤدي إلى تعظيم المردود من الشراكة سواء على المستوى البشري أو المالي أو الفني، كذلك فإن الشراكة تزيد من تعميق مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى كل الشركاء.

وأخيراً من المهم جداً للقائمين على أمر المنظمات التي تسعى للتنسيق والتشبيك والشراكات أن تركز على الالتزام بالموجهات والمبادئ الأخلاقية، والملاحظ هو تنامي الاهتمام بتأصيل الموجهات والمبادئ الأخلاقية وتبدو مظاهر هذا الاهتمام في تأسيس العشرات من مفاهيم البحث الأخلاقية، وظهور العديد من موانئ الشرف الأخلاقية، وعقد منتديات ومحافل للحوار بين مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالأديان والحضارات، وأيضاً تأسيس جمعيات ومنظمات عالمية تهتم بوضع موانئ شرف أخلاقية. أما المبادئ التي تحرص موانئ الشرف الأخلاقية على إبرازها فهي تحقيق النفع العام، وعدم ربحية المنظمات، وشفافية العلاقة بين المنظمات والجهات المانحة ، وضمان الممارسة الديمقراطية.

٦-٢. الدراسات الأجنبية :

- دراسة الدور المتوقع من بناء شبكات المجتمع

- Burke(2013). "Building community networks for Americans youth .USA: National Service"

استهدفت الدراسة إقامة شبكات عمل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال قيام الاخصائيين الاجتماعيين بتوظيف قدرات وحماس الشباب وتوعيتهم بأهمية التشبيك، ويتكون مجتمع الدراسة من الشبكات المحلية ، وقد تم توزيع (١٥٠) استبانة، تم استرداد (٧٠) استبانة وموافقة (٥٠) شخص لإجراء المقابلة، واستخدم الباحث المقابلة والاستبانة كأدوات للدراسة وقد اكدت النتائج على أهمية التشبيك في مواجهة جوانب ضعف المؤسسات في تأدية أدوارها، كما أظهرت بعض التحديات التي تواجه التشبيك مثل، عدم توفر التمويل اللازم للشبكة، وتعجل المنظمات في تحقيق العائد من انضمامها للشبكة.

وأوصت الدراسة بتوصيات عدة، من أهمها: بضرورة الاستفادة من نقاط القوة التي توفرها عملية التشبيك بين المؤسسات، دعم التنمية الشبابية في المنظر القريب، وضرورة تطوير نظم الدعم والمساندة لعمليات التشبيك بين المؤسسات، توفير الدعم والتدريب اللازم لممارسي العملية التشبيكية بالإضافة الى توفير مناخ مؤسستي يساعد على التشبيك بين المؤسسات.

- دراسة: "التشبيك المجتمعي القائم على الروابط الاجتماعية في ضاحيتين ببريطانيا
Community networking and locality based social ties in two suburban localities" (Levanon, Mecsich, ٢٠٠٢)
ties in two suburban localities

حيث استهدفت الدراسة تفسير وتوضيح العلاقة بين المشاركة والروابط الاجتماعية في ضاحيتين متجاورتين مكانياً في بريطانيا فضلاً عن العلاقة القائمة بين التشبيك وزيادة علاقات الشخص أو المنظمة وزيادة الروابط بين الأشخاص وبعضهم البعض وكذا المنظمات وبعضها البعض. وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي فضلاً عن طريقة تحليل المضمون.

توصلت الدراسة إلى أن التشبيك يعمل على زيادة أواصر التعاون والترابط والمشاركة ليس في نطاق المجاورة السكنية فحسب بل على مستوى المجتمع المحلي ككل. كما اتضح من الدراسة أن التشبيك يعمل على زيادة عدد الروابط الاجتماعية في المجتمع المحلي وفي فتح قنوات جديدة للاتصال واحداث نوع من التكامل فيما بين السكان.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على كافة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة تبين للباحث تنوع واختلاف تلك الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية حول أهمية الموضوع وحاجة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الي عمليات التشبيك وضرورة تهيئة السبل أمام تلك المؤسسات بتذليل كافة العقبات التي تواجههم.

- أوجه التشابه (الاتفاق)

- اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على ان التشبيك عملية هامة لكل مؤسسة، ويتضح مما سبق عرضة في المدخل لمشكلة الدراسة والدراسات السابقة أهمية المنظمات الأهلية في الدور الكبير الذي تقوم به في كافة المجالات داخل المجتمع من الوقوف على الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- اتضح أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من التحديات مثل قلة التمويل وقلة الخبراء وضعف التنسيق والتكامل في تقديم الخدمات بالإضافة إلى حاجتها إلى متخصصين.

- أوجه الاختلاف

- الدراسات السابقة تختلف عن الدراسة الحالية في انه لا توجد أي دراسة تسلط الضوء حول أبعاد التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وبعضها وليس هناك تركيز كافي على علاقة منظمات المجتمع المدني بالمؤسسات الحكومية.

ثانياً : العلاقة بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لدعم التنمية المستدامة :

لتحقيق التنمية المستدامة فى البرامج التنموية كان لابد من وجود تشابك وترابط بين الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وعليه سوف نعرض مفهوم التنمية المستدامة وبرنامج عمل الحكومة واستراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ :

١. مفهوم التنمية المستدامة ودور وثائق التنمية:

- عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية. (دراسة الأطر المفاهيمية للتنمية المستدامة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة).

كما أنها عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، واتخاذ تحولات هيكلية فى الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتمكين لآليات التغيير وضمان استمراره.

وعليه فقد تناولت استراتيجية مصر ٢٠٣٠ عدة ابعاد لتحقيق التنمية المستدامة وهى كالتالى :- (موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- تناولت استراتيجية مصر ٢٠٣٠ الجزء الخاص بالبعد الاجتماعي محور العدالة الاجتماعية "برامج العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠":
- مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي.
- رفع مستوى المؤسسية فى الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.
- تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة المعنية بالشفافية والحماية.
- رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها.
- تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية.
- تحقيق التوازن فى التوزيع الجغرافي للخدمات.

من الواضح أن استراتيجية الدولة تركز تماماً على مبدأ التشبيك والترابط بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وهو ما يظهر بوضوح فى الهدف الثاني الذى يركز على دعم التشبيك والترابط ورفع المستوى المؤسسي والوصول لأعلى مستويات للشراكة بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وهو ما يؤكد على انه التشبيك والترابط هو الطريق للوصول لتحقيق تنمية مستدامة للبرامج التنموية وذلك من خلال الوصول لشراكة فعالة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

أما فيما يخص برنامج عمل الحكومة فإن هناك علاقة وثيقة بين برنامج عمل الحكومة وعمل المجتمع المدني وتلك احدى أهداف برنامج عمل الحكومة :

الهدف الاستراتيجي الثاني: بناء المواطن المصري

فى تلك الهدف نجد البرنامج الرئيسى الرابع والخامس كالتالى :

- البرنامج الرئيسة الرابع : توفير الرعاية الصحة الشاملة
 - البرنامج الفرعي الأول : التأمين الصحي الشامل (المرحلة الأولى).
 - البرنامج الفرعي الثاني : تطوير المنشآت الصحية.
 - البرنامج الفرعي الثالث : تنمية وتطوير مهارات التمريض.
 - البرنامج الفرعي الرابع : تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.
 - البرنامج الفرعي الخامس : توفير الأدوية الطبية والأمصال والبان الاطفال والأجهزة الطبية.
 - البرنامج الفرعي السادس : زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأدوية واللقاحات.
 - البرنامج الفرعي السابع : مكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس سى).
 - البرنامج الفرعي الثامن : علاج المواطنين على نفقة الدولة.
 - البرنامج الفرعي التاسع : تطوير المستشفيات الجامعية.
- البرنامج الرئيسى الخامس : التحسين البيئى
 - البرنامج الفرعي الأول : تحسين نوعية الهواء.
 - البرنامج الفرعي الثاني : تحسين نوعية الماء.
 - البرنامج الفرعي الثالث : معالجة تدوير المخلفات.
 - البرنامج الفرعي الرابع : التحكم فى التلوث الصناعى.
 - البرنامج الفرعي الخامس : البرامج البيئية الداعمة.
 - البرنامج الفرعي السادس : ربط البحث العلمى بمشروعات التحسين البيئى.
 - البرنامج الفرعي السابع : تطوير الهيئة العامة للأرصاد الجوية.
 - البرنامج الفرعي الثامن : تغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكنية.
 - البرنامج الفرعي التاسع : التخلص من النفايات الصحية الخطرة.

الهدف الاستراتيجي الخامس : تحسين مستوى معيشة الشعب المصري

- البرنامج الرئيسى الأول: ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني:
 - البرنامج الفرعي الأول : الحد من الزيادة السكانية.
 - البرنامج الفرعي الثاني : التوعية بخطورة الزيادة السكانية.
 - البرنامج الفرعي الثالث : تطوير المدن العمرانية القائمة.
 - البرنامج الفرعي الرابع : مدن الجيل الرابع.
- البرنامج الرئيسى الثاني: التوسع فى شبكات الأمان الاجتماعى:
 - البرنامج الفرعى الأول : الحماية الاجتماعية.

- البرنامج الفرعى الثانى : الرعاية الاجتماعية.
- البرنامج الفرعى الثالث : تطوير منظومة الخدمات التموينية.
- البرنامج الفرعى الرابع : رفع كفاءة منظومة الدعم العينى والتحول للدعم النقدى تدريجيا.
- البرنامج الفرعى الخامس : تعزيز الدور الاجتماعى لوزارة الاوقاف.
- البرنامج الفرعى السادس : تعزيز التعاونيات الاستهلاكية.
- البرنامج الفرعى السابع : تفعيل آليات حماية المستهلك.
- **البرنامج الرئيسى الثالث : معالجة الفجوات التنموية:**
 - البرنامج الفرعى الأول : تدعيم خطط التنمية بالمحافظات.
 - البرنامج الفرعى الثانى : التنمية المحلية بصعيد مصر.
 - البرنامج الفرعى الثالث : تنمية طرق سيناء.
 - البرنامج الفرعى الرابع : تطوير محور طريق ترعة المحمودية.
 - البرنامج الفرعى الخامس : تطوير العشوائيات.
 - البرنامج الفرعى السادس : تنمية وتطوير القرى المصرية.
 - البرنامج الفرعى السابع : تنفيذ وصلات الصرف الصحى المنزلية للأسر الأولى بالرعاية.
 - البرنامج الفرعى الثامن : تطوير مزلقانات السكة الحديد الأشد خطورة.
 - البرنامج الفرعى التاسع : تحسين الظروف البيئية فى القرى الأكثر فقراً.
 - البرنامج الفرعى العاشر : رفع كفاءة وتطوير المجازر بالمحافظات.
 - البرنامج الفرعى الحادى عشر : تنمية دخل الأسر فى المجتمعات الريفية.
 - البرنامج الفرعى الثانى عشر : تطوير البنية الأساسية للمجتمعات الفقيرة.
- **البرنامج الرئيسى الرابع : تطوير خدمات الاسكان:**
 - البرنامج الفرعى الأول البرنامج القومى للإسكان.
 - البرنامج الفرعى الثانى : تنمية خدمات التمويل العقارى.
 - البرنامج الفرعى الثالث : تعزيز دور وزارة الاوقاف فى مجال خدمات الاسكان.
- **البرنامج الرئيسى الخامس : تطوير المرافق العامة :**
 - البرنامج الفرعى الأول : تحسين خدمات مياة الشرب والصرف الصحى.
 - البرنامج الفرعى الثانى : تطوير الطرق والكباري.
 - البرنامج الفرعى الثالث : تطوير خدمات السكك الحديدية.
 - البرنامج الفرعى الرابع : تطوير وتوسعة شبكة مترو الانفاق.
- **البرنامج الرئيسى السادس : عدم التمييز النوعى :**
 - البرنامج الفرعى الأول : تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.
 - البرنامج الفرعى الثانى : الحماية الاجتماعية للمرأة.
 - البرنامج الفرعى الثالث : دعم أنشطة الأسر المنتجة.
 - البرنامج الفرعى الرابع : عدم التمييز النوعى فى المجال العلمى والبحثى.

وإذا نظرنا الى برنامج عمل الحكومة فى ذلك الهدفين نجد ارتباط وثيق بين المخطط له من استراتيجية الدولة ومجال عمل مؤسسات المجتمع المدني فالهدف الثانى لبرنامج عمل الحكومة فيما يختص ببرنامج الرعاية الصحية الشاملة نجد هناك الكثير من الأعمال التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيما يختص بتطوير المنشآت الصحية، على سبيل المثال تطوير الوحدة الصحية بمنطقة بولاق الدكرور ضمن أنشطة مشروع "تحسين الحالة الصحية لنساء بولاق الدكرور" من حيث تجديد المبنى وتجهيز المكان بأحدث الأجهزة وهو مشروع قامت على تنفيذه جمعية الحقوقيات المصرية وهى إحدى مؤسسات المجتمع المدني الممول من الاتحاد الأوربي (مرفق ٢)، أيضاً فيما يخص الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين نجد الكثير من المشروعات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأس تلك المشروعات برنامج "دعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة" ويركز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التنمية الشاملة المنصفة والمستدامة كما هو متوقع في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تتعهد «بعدم ترك أي شخص خلف الركب» باعتبار أن الإعاقة من القضايا الشاملة التي يتعين النظر فيها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهو برنامج تقوم على تنفيذه الهيئة القبطية الأنجيلية (مرفق ١).

ايضا فيما يخص الهدف الاستراتيجي الخامس لبرنامج عمل الحكومة "تحسين مستوى معيشة الشعب المصري"، نجد أن هناك الكثير من مؤسسات المجتمع المدني تعمل على برامج ضبط النمو السكاني وعدم التمييز النوعي وعمل برامج توعوية تصب في ذلك الهدف ولكن تأتى الأزمة في عدم التنسيق وغياب الترتيب مع الجهات الحكومية وبذلك يكون كلاً من الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كلاً منهما يعمل في تحقيق نفس الاهداف ولكن بدون ترابط وبذلك لم نصل الى ما هو المنشود.

ولما كان لمؤسسات المجتمع المدني الكثير من الأعمال والمشروعات التي لا تبعد كثير عن اهداف برنامج عمل الحكومة فلا بد من النظر الى الجمعيات الأهلية بمصر وحصرها وتقسيمها حسب المواقع الجغرافي بالجمهورية حتى نرى حجم الأعمال المقدمة من تلك المؤسسات والعمل على توحيد الجهود والعمل مع الحكومة لتحقيق هدف برنامج الحكومة اذا كان ذلك لا يعيق عمل تلك المؤسسات وايضا عمل الحكومة،

لذلك فتعداد مؤسسات المجتمع المدني حسب مصادر بوزارة التضامن هو ٤٨ ألف مؤسسة ولكن حسب موقع وزارة التضامن وجد ان عدد الجمعيات الأهلية بمصر ٣٢٤٧٦ ومقسمة على المحافظات كالتالى:

جدول رقم ١. " توزيع الجمعيات الأهلية في مصر حسب المحافظات "

المحافظة	عدد الجمعيات	المحافظة	عدد الجمعيات
اسوان	٩٠٧	القليوبية	١٣٧١
اسيوط	٩٨٨	المنوفية	١١٤١
الإسماعيلية	٤٤٦	المنيا	١٣٨٩
الإسكندرية	٢٤٥٢	الوادى الجديد	٢٥٠
الأقصر	٥٢٩	بنى سويف	١٠٥٥
البحر الأحمر	٣٠٤	بورسعيد	٢٦٣
البحيرة	١٢٨٥	جنوب سيناء	٩٣
الجيزة	٣٦٧٦	دمياط	٣٦٤
الدقهلية	١٢٨٣	سوهاج	١٠٣٩
السويس	٤٠٠	شمال سيناء	٢٠٧
الشرقية	١٧٨٥	قنا	٧٧٥
الغربية	١٢٨٨	كفر الشيخ	١٤٠٦
الفيوم	٨٤٠	جمعيات مركزية	٤٨٠
القاهرة	٦٢٨٩	مطروح	١٦٨
الإجمالي		٣٢٤٧٦	

المصدر : بيانات موقع وزارة التضامن الاجتماعي - <https://www.moss.gov.eg/>

ومن خلال ما تم توضيحه من اعداد للجمعيات الأهلية نلاحظ ان هناك أعداد كبيرة للجمعيات بكل محافظات مصر والتأثير الواضح من عمل الجمعيات بالمجتمع المدني ليس بالفاعلية المطلوبة وذلك لضعف التنسيق والترابط بين المنظمات وبعضها البعض وبين الجهات الحكومية لذا وجب تركيز العمل على تنظيم وتنسيق الأعمال الخاصة بالمشروعات التنموية لتحقيق الترابط والتشبيك للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

٢. مفهوم التشبيك

لغة: يشير المعجم الوجيز الى أن الأصل اللغوي للتشبيك هو الفعل الماضي شبك، حيث يقال شبك الشيء شبكاً أي أشبك بعضه في بعض. اصطلاحاً: ويشير الى عملية تكوين الشبكات Work Net بأنها تضم عدداً من المنظمات التي لديها استعداد لأن تتعاون فيما بينها، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح تعود بالنفع على كل المنظمات (شركة الخبرات الدولية المتكاملة، ٢٠٠٠م، ص ٩١)

وقد ورد في قاموس Webster's Dictionary عن التشبيك networking بأنه نوع من التداخل ونموذج للاتصالات الداخلية بين جماعة أو نسق معين، كما يتضمن التشبيك تبادل المعلومات والخدمات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات (العمرى، ٢٠٠٤م، ص ٣٧٧).

ويعرف التشبيك بأنه: إطار طوعي أو اختياري يضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات وبطريقة أفقية غير تراتبية، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال (قنديل، ٢٠٠٣م، ص ١٣).

كما ان التشبيك يعد شكل من أشكال التفاوض والحوار المجتمعي بين المنظمات التطوعية للمشاركين تهدف الى تعليم شركاء الشبكة التعاون والتضامن حول قضايا ومشكلات تهتم بها هذه المنظمات فضلاً على ذلك مساعدة اعضاء الشبكة على تطوير قدراتهم الإدارية، والمالية، وتبنى الدفاع عن قضايا المجتمع (ابو النصر، ٢٠٠٧م، ص ٢٨٤)

ويعرف (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٣م) التشبيك بأنه تحالف من الأفراد أو المنظمات يتضمن تعبئة مواردها وقدراتها المشتركة لدعم موقف الشبكة وزيادة تأثيرها الخارجي بهدف تحقيق مصالح وأهداف مشتركة، مع الحفاظ على استقلالية كل عضو فيها، و تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك في خدمة وتنمية المجتمع.

وبذلك وهي عملية تتضمن التضامن والتنسيق والاستمرارية، وتتضمن تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) بالشراكات مع الأجهزة الحكومية وفي هذا يتم استحداث الأفكار الجديدة والخطط والأطروحات المستقبلية من خلال إيجاد طرق مبتكرة للتعاون والاتصال بين الأطراف المختلفة (العمرى، 2004م، ص ٣٦٧).

٣. أهداف ومزايا ومبادئ وتحديات التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات والأجهزة الحكومية:

٣-١. أهداف التشبيك

- **حلقة تعاون:** إن التشبيك هو آلية للتعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية، كما أن التشبيك يعمل بمثابة دعم لهذه الجمعيات الأهلية لتكون قادرة على مقابلة احتياجاتها وكذلك ايضا هو اتساع لعمل الأجهزة الحكومية، وذلك لتطور قطاع قوي يمكن من خلاله تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، فمن خلاله تستطيع المنظمات غير الحكومية مقابلة احتياجاتها على المستوى المحلي، وبالتالي تسهم في تطوير وتنمية قطاع قوي يساهم في تنمية المجتمع (Sahley.1995.p72).

- **وسيلة لكل ما هو جديد:** فالتشبيك وسيلة مهمة للمؤسسات للإحاطة بكل ما هو جديد فهو يساعد على حل المشكلات وتبادل الإرشادات المهنية والخبرات والقيام بأنشطة متبادلة ومشاركة أي بقاء المؤسسات العاملة في مجالات متماثلة على اتصال لتبادل الأفكار والخبرات وتقديم الدعم المتبادل. (دليل مركز الموارد، ١٩٩٩م، ص ٨).
- **بناء الثقة:** يهدف التشبيك إلى بناء الثقة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية، حيث أن الشبكة هي صيغة للتنسيق والعمل الجماعي بين الجمعيات التي تهتم بنشاط معين وايضا لأجهزة الحكومية التي تهتم بنفس النشاط، خاصة إذا ما اتبعت إجراءات محددة واضحة للتنسيق من خلال آليات متفق عليها لتحقيق التكامل ونقل الخبرات والمهارات والتجارب فيما بينها. (العمرى، ٢٠٠٤م، ص ٣٨٤).
- **تعزيز قدرات المؤسسات:** يمنح التشبيك قوة للمنظمات بشكل عام سواء جانب التنفيذ أو التخطيط ولأن البرنامج التنموية كثيرة الأوجه ومتعددة لابد من وجود مؤسسات تتميز بالتكامل حتى يتم تنفيذها بشكل صحيح وتحقق أقصى استفادة للمجتمع ككل ولأن التكامل لا يتوافر في مؤسسة بمفردها كان التشابك هو الوسيلة الوحيدة لقدرة المؤسسات. (عبد الحليم، ٢٠٠٤م، ص ٨٤٤).
- **تجنب التضارب:** تساعد الشبكات على تجنب تضارب المصالح والمنافسة والاعتماد على جهود الآخرين حيث يمكن من خلالها إقامة علاقات ناضجة ومثمرة مما يزيد من قوة المؤسسات وقدرتهم على تحقيق الأهداف المشتركة بينهم. (السروجي، أبو النصر، ٢٠٠٧م، ص ٦).
- **تطوير العلاقات:** تطور بناء العلاقات بين الفاعلين في المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، فالشبكة من شأنها تيسير عملية تجميع عدد من الأفراد، والمجموعات والمؤسسات ذات الاتجاهات المشتركة، إن الهدف هنا لا يتمثل في التنسيق بين أنشطة أعضاء الشبكة، وتوفير السبل المنظمة للاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار وذلك بين فاعلين مختلفين ومتنوعين. (عيسى، ٢٠٠٤م، ص ٥٤).

٣-٢. مزايا التشبيك : (أبو النصر، ٢٠٠٧م، ص 286).

- التشبيك آلية الاتصال والتواصل بين المؤسسات الأعضاء.
- التشبيك يمثل مصدراً إضافياً للقوة والتأثير لدى المؤسسات الأعضاء.
- التشبيك أحد استراتيجيات بناء وزيادة قدرات المؤسسات الأعضاء في تحقيق أهدافها.
- التشبيك صيغة تعاونية لتفعيل دور المؤسسات الأعضاء سواء فردي أو مجموعات.
- تعظيم وتوسيع نطاق فرص الوصول إلى عدد أكبر ومتنوع من الجمهور، فصوت منظمة واحدة لا يؤثر مثل صوت الشبكة مجتمعة.
- توفير الأمان والمصداقية لجهود الدعوة فالشبكة تضيف المزيد من القوة للمنظمات المختلفة مما يعود بالنفع على المجتمع .
- تزيد من فرص تنمية قدرات العاملين بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خلال العمل سوياً.

- تساعد في تجنب تضارب المصالح والمنافسة والاعتماد على جهود الآخرين حيث يمكن من خلالها إقامة علاقات ناضجة ومثمرة مما يزيد من قوة الأعضاء وقدرتهم على تحقيق الأهداف.

يري الباحث ان التغلب على مشكلة الازدواجية في جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ البرامج التنموية والعجز الواضح في التنسيق فيما بينها، فالتشبيك يقدم فرصة عظيمة لهذه المنظمات ويتيح لها التفكير الاستراتيجي المشترك فيما بينها ويعمل على تحقيق رؤية مصر وتحقيق اهدافها التنموية وتشارك بها كل مؤسسات المجتمع باستراتيجية واحدة.

كما يرى كلا من (نصر، ٢٠٠٥م، ص٤٨) و (الفهيد، ٢٠٠٦م، ص٩٧) أن من فوائد التشبيك التالي:

- يساعد التشبيك على تبادل المعلومات وارساء أسس الفهم المشترك لبلورة رؤية مشتركة.
- تعزيز الحوار وتبادل المعلومات ما بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء فيما يخص اهداف البرامج او الفئات المستهدفة أو المناطق الجغرافية التي يتم العمل بها.
- القدرة على التنسيق في قضايا دقيقة وهامة للدولة، وهذه الفرصة تتحقق بشكل أفضل من خلال شبكة هيكلية معينة ونظام عمل معين.
- يكون مجموعة من العلاقات الواسعة المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يحقق أكبر فائدة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- التمكين من حل المشكلات مع الجهات والهيئات وافساح المجال لتعدد مصادر التمويل لأية اعمال اجتماعية وبشكل تلقائي، واختلاط الأفكار المتنوعة، وتقارب القناعات، أو توحيدها لخدمة الأهداف، بالتالي توحيد الإمكانيات والأهم توسيع قاعدة النشاط أو العمل الجماعي المشترك.
- يعتبر التشبيك وسيلة لتقوية استقلاليتها وتعزيز دورها في المجتمع، وان التشبيك طريق نحو تقوية الشراكات مع القطاعات الأخرى، ونحو شراكة مبنية على الاحترام والعلاقات المتبادلة المتوازنة، واستقلالية الأطراف المنخرطة فيها.

٣-٣. مبادئ التشبيك:

تتيح الأدبيات النظرية والخبرات لعملية التشبيك أهمية توافر مجموعة من المبادئ لنجاح هذه العملية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ومن أهمها (العمرى، ٢٠٠٤م، ص٣٨٥):

- **الأهداف المشتركة:** حيث يكون لكل شبكة مجموعة من الأهداف ومحور اهتمام لجميع أعضاء الشبكة، ويتم توظيف الإمكانيات الموجودة لدى تلك المؤسسات لتحقيق تلك الأهداف.
- **الاهتمامات المشتركة:** يعني أن الأهداف المشتركة تخلق بالتبعية اهتمامات مشتركة لكافة أعضاء الشبكة ولكن هذا الأمر لا يعني أن الاهتمامات الوحيدة للمؤسسات هي اهتمامات الشبكة، ولكن بجانب ذلك يكون للمؤسسات اهتماماتها الخاصة التي تحقق أهدافها الأخرى.

- **المساواة:** حيث لا يجب أن يكون للمؤسسات الأعضاء التي تتمتع بحجم وثقل كبيرين وضع أفضل أو ميزة أكبر من المؤسسات الشريكة الأخرى، لأن ذلك يخل بمبدأ المساواة بين كل أعضاء الشبكة.
- **الثقة:** بمعنى أن يثق كل الأطراف في بعضهم كنتيجة طبيعية للمساواة والاهتمامات المشتركة والأهداف المشتركة ومن منطلق القيم والالتزامات، مع ملاحظة أن الثقة قيمة لا تفرض بقوة القانون ولكنها توجد نتيجة العمل المشترك للأعضاء.
- **الاحترام المتبادل:** ويعني أن يحترم الأعضاء بعضهم البعض ويقدرها جهد وعمل كل عضو فيهم ولو كان بسيطاً، وهنا الاحترام لا يعني بالضرورة الاتفاق، قد تختلف في وجهات النظر ولكن المهم أن تحترم وجهات النظر المختلفة.
- **الملكية المشتركة:** وتعني أن يكون لكل أعضاء الشبكة حق في المسؤولية والمحاسبية عن كل العمليات التي تتم في إطار الشراكة، تلك المسؤولية تتركس إحساس الأعضاء بملكيتهم المشتركة لكل أنشطة الشبكة والقضايا التي تتبناها.

٣-٤. تحديات ومعوقات التشبيك والترابط بين المؤسسات الحكومية والغير حكومية: (عيسى،

٢٠٠٤م، ص ٥٨)

- **عدم توافر رؤية واضحة:** التشبيك والترابط لا يتم الا بوجود هدف واضح ورؤية واضحة بين الأطراف المعنية وعليه فإن عدم توافر رؤية واضحة يؤدي الى عدم وجود تشبيك والعمل بشكل فردي كلاً حسب مصلحة الخاصة.
- **التنافسية وليست التكاملية:** احيانا ما تقع المؤسسات في مصيدة التنافس مع الأعضاء فبعض الشبكات في الدول النامية تبنت أنشطة تنافسية مع بعض الأعضاء من المنظمات غير الحكومية، وهو الأمر الذي أدى إلى تنافس وليس تكامل الموارد والطاقات، وهو يحدث أيضاً عندما تبحث كل مؤسسة عما هو يحقق مصالحها الخاصة.
- **عدم تحقيق التوافق:** فالتشبيك يضم منظمات متنوعة ومختلفة في الأهداف والنشاط والحجم وأحياناً في الرؤى النظرية والسياسية والاجتماعية وعليه فإذا لم يتم تحقيق توافق يجعل كل المؤسسات الشريكة تحقق ولو جزء من اهدافها ويجعل هناك اتفاق مشترك لم يكتب نجاح لهذا التشبيك.
- **عدم وضوح الهدف من التشبيك:** بين الشبكة ومختلف الأطراف، لأنه في حالة عدم وضوح الهدف من ذلك العمل لم يستمر العمل كثيراً ثم ينتهي دون تحقيق أي جدوى من وجوده.
- **عدم المشاركة:** في حالة سيطرة بعض المؤسسات الكبيرة على اهداف التشبيك والاستراتيجية التي سيسير عليها التشبيك ففي ذلك الحالة ينعدم الانتماء للمؤسسات الاخرى وبذلك فهو تحدى لابد من النظر فيه.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

دراسة حالة: خبرات تطبيق التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية: (وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية) في تنفيذ مشروع ارادة لتحدى الإعاقة.

١. الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS) : من هي ومجال عملها:

هي منظمة تنموية مصرية ومقرها في القاهرة، مصر، تعمل في مجالات وخدمات التنمية الاجتماعية والثقافية، وقد تأسست الهيئة في عام ١٩٦٠.

١-١. رسالة الهيئة:

تسعى الهيئة نحو تأكيد قيمة الحياة الانسانية والارتقاء بنوعيتها، و العمل نحو تحقيق العدالة والمساواة ونشر الفكر المستنير، وتأكيد الأخلاقيات والقيم الانسانية المشتركة التي تدعو اليها الاديان وترسيخ مشاعر الولاء والانتماء واحترام التعددية وقبول الآخر.

٢-١. المبادئ والقيم الأساسية للهيئة:

- التأكيد على الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار والتعبير والقيادة الجماعية.
- الالتزام بالقيم الدينية والانسانية المشتركة التي تؤكد على تحقيق العدل والسلام الاجتماعي وحماية مصالح الاجيال القادمة واحترام التعددية والتنوع.
- تبني مفاهيم التعاون والشراكة في مواجهة قضايا وهموم المجتمع مع الأجهزة التنفيذية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تتبنى الهيئة مبدأ الشفافية في علاقتها مع المجتمعات المستهدفة ومع الجهات المعاونة والمشاركة لعمل الهيئة.
- توفير الفرص الكاملة للعاملين والقيادات لكي يكونوا مؤثرين وقادرين على تحقيق ذواتهم بالتفكير والابداع والعمل.

٣-١. مجالات عمل الهيئة

- برامج التخفيف من حدة الفقر بين الفئات الفقيرة والمحلية.
- برامج إعادة التأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز جودة التعليم والتدريب المهني.
- الرعاية البيئية والمشاريع الزراعية.
- برامج الرعاية الصحية العلاجية والوقائية.
- بناء القدرات المؤسسية لتحسين الأداء.
- تعزيز الحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.
- تعزيز المشاريع الصغيرة والمحدودة بين الأفراد والجماعات الفقيرة.

- زيادة القبول المتبادل والتفاهم والاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع.
- زيادة التفاهم بين صناع السياسات وممثلي وسائل الإعلام، والمسؤولين الحكوميين حول المخاوف من الفقراء.
- تعبئة المجتمعات المحلية نحو بناء السلام في المنطقة.
- تشجيع الدعوة والتواصل من أجل بناء السلام.

كما ان مجالات العمل بالهيئة القبطية الإنجيلية تنقسم الى ثلاث مجالات أو محاور متنوعة وهي (اجتماعي - اقتصادي - بيئي) كالتالي:

- التنمية: (التنمية المحلية - التمويل متناهي الصغر)
- الثقافة: (الحوار - دار الثقافة - الإنتاج الفني)
- تنمية الموارد: (المراكز الطبية - المشروعات الزراعية - اطسا وود - مقرات التدريب)

١-٤. دور وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية:

تعتبر (وحدة التنمية المحلية) إحدى وحدات الهيئة التي تختص بالعمل مع المجتمعات المحلية في مجال التنمية المجتمعية، حيث تساهم في الارتقاء بنوعية الحياة للمجتمعات الفقيرة والفئات المحرومة والمهمشة من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من مواجهة احتياجاتهم وتحدياتهم، كذلك العمل على بناء قدرات وتمكين الكوادر التطوعية داخل مجتمعات العمل بمحافظات المنيا وبنى سويف والقاهرة والقليوبية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستثمار الموارد المجتمعية التي يقدمها الأفراد والمؤسسات في جميع قطاعات المجتمع والاعتماد على أفراد المجتمع ذاته في تحديد وترتيب احتياجاتهم المجتمعية ، واختيار الحلول الملائمة وتخطيط وتنفيذ البرامج بل وتقييمها بما يتماشى مع حقوق أفراد تلك المجتمعات.

كذلك التأكيد على التوسع في مفهوم التنمية الذي لا يقتصر على الأهداف الاقتصادية بل يتعداها عبر تحقيق إشباع الحاجات الأساسية للبشر كالسكن والتعليم والصحة.... وغيرها وإفساح أوسع للمجالات والمشاركة في اتخاذ القرارات وتوفير أفضل الفرص لتطوير قدرات الإنسان وتحريره من كافة أشكال القيود وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته في إطار العمل بمفهوم متطور للشراكة. ويرتكز هذا الأسلوب علي فهم تفصيلي للهيكل المجتمعي والظروف المصاحبة، وعلي إقامة علاقات عمل قوية علي أساس القيادة القوية، وبرامج التنمية الشاملة، مع الانفصال التدريجي للهيئة بعد ذلك عن المجتمع حين تزداد قدرته علي الإدارة التنموية.

وتتبنى وحدة التنمية المحلية في استراتيجيات عملها منهجية التنمية المبنية علي الحقوق و بناء القدرات للأطراف الشريكة وكذلك الدعوة وكسب التأييد التي تؤكد على مشاركة وتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمعات المحلية من خلال بناء قدرات المواطنين وتنظيمهم بفاعلية لدعم مصالحهم وحقوقهم والدفاع عنها مما يؤثر بشكل مباشر على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وتقوم المنهجية على مجموعة من المبادئ الحاكمة لتطبيق المنهجية والتي تظهر في تصميم و تنفيذ برامج التنمية. والتأكيد على القضايا المشتركة بين عدة قطاعات: الديمقراطية والحكم الرشيد توازن النوع الاجتماعي، وبناء القدرات. وتوسيع وتعزيز الجهود في مجال الدعوة و كسب التأييد .

أطلقت وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية برنامج " إرادة " عام ٢٠٠٨ بهدف تحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الاندماج داخل المجتمع وتحقيق الاستقلالية بدون أي تمييز والوصول إلى الحقوق والخدمات بشكل متساوي وعادل.

وبالتعاون مع وزارة التضامن نجح البرنامج في إنشاء مصنع جديد لإنتاج الأطراف الصناعية بمدينة العبور لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى تركيب أطراف صناعية تساعدهم على الحركة أو غيرها، وقامت د/غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي وقتها بافتتاحه في ٣١ يوليو ٢٠٠٩ بحضور السفير الياباني بالقاهرة، وعدد من قيادات الوزارة ومحافظة القاهرة، وبعض القيادات السياسية والشعبية والتنفيذية.

يقول الدكتور القس أندريه زكى رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية أن وحدة الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية من أجهزة شلل وغيرها تمثل احتياجاً لدى قطاع كبير في مصر والناتج عن أسباب متعددة منها (عمليات البتر لأحد الأطراف الناتجة عن الحوادث المختلفة أو لعارض مرضي كمرض السكر أو نتيجة تشوه منذ الولادة) بينما يأتي قطاع مستخدمي أجهزة الشلل من المصابين بشلل الأطفال.

وقد تم اختيار المركز التصنيعي بالعبور ليكون مقراً لهذه الوحدة الجديدة وتم تجهيز المقر بالشكل المناسب كما تم توفير فريقاً من العمالة المدربة وأصحاب الخبرات لضمان نجاح العمل. وتستهدف الوحدة تقديم الخدمات إلى ٢٠٠ مواطن خلال العام الأول من افتتاحها ليزيد في السنوات التالية.

كما أن برنامج "إرادة " اهتم منذ بدايته بتنفيذ العديد من المشروعات والتي كان من شأنها توفير المعينات الحركية الجديدة لغير القادرين - حيث وصل عدد المستفيدين في العام الأول فقط من عمل البرنامج ما يزيد عن ١٠٠٠ مواطن من الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثم قامت الهيئة في عام ٢٠١٠ بإنشاء مركز الصيانة والإصلاح المتنقل كأول مركز متنقل لإصلاح الأجهزة التعويضية في مصر والشرق الأوسط، وهو عبارة عن سيارة كبيرة مصممة كورشة ومجهز بكافة المعدات والأجهزة الضرورية لتقوم بصيانة وإصلاح كافة الأجهزة المعينة، ويقوم المركز بالانتقال إلى المجتمعات من شمال مصر الي جنوبها بشكل دوري لتنفيذ حملات الصيانة والإصلاح بالتعاون مع الجمعيات الأهلية الشريكة والمؤسسات العامة والخاصة. ويتكون فريق العمل التقني بالمركز من مجموعة من الفنيين المؤهلين والمدربين من الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

وقامت بإنشاء المركز التصنيعي بمدينة العبور ليشتمل على إنتاج كافة المعينات الحركية (الكراسي متحركة بمختلف أنواعها / العكازات المختلفة / المشايات / أجهزة التأهيل وقامت الهيئة في عام ٢٠١٣ بتجهيز فريق عمل تم تأهيلهم وتلقيهم تدريبات متخصصة داخل وخارج مصر على المعايير العالمية للإتاحة.

وكان هناك شراكة وبرتوكول تعاون بين وزارة التضامن والهيئة الإنجيلية فى برنامج "إدارة" (مرفق ١)

فى إطار استراتيجية الأمم المتحدة فى إدماج مفهوم الإعاقة باعتباره أساس إحراز تقدم مستدام لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق المنظومة وتعميم مراعاة حقوقهم.

واتخاذ إجراءات بشأن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ويركز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التنمية الشاملة المنصفة والمستدامة كما هو متوقع فى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تتعهد «بعدم ترك أي شخص خلف الركب» باعتبار أن الإعاقة من القضايا الشاملة التي يتعين النظر فيها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن أهم الجوانب باستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) هو موقع ذوي الإعاقة، حيث أخذت الاستراتيجية فى الاعتبار دور جميع فئات المجتمع بما يتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم واحتياجاتهم، ومن هذا المنطلق، تم مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة فى الأبعاد المختلفة للاستراتيجية بما يتناسب مع المستهدف تحقيقه فى عام (٢٠٣٠) يتمثل فى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة فى "توفير بيئة شاملة داعمة لعملية دمج ذوي الإعاقة" ويرى فريق الإتاحة أنه بشكل عام يتسق غرض وأهداف البرنامج (برنامج إرادة) بالهيئة القبطية الإنجيلية مع الاتجاهات والسياسات الدولية والوطنية و المتماثلة فى رؤية و خطط وزارة التضامن الاجتماعى الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال عملية تطوير مكاتب التأهيل و ذلك لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل المختلفة و يأتي ذلك فى ظل قانون ١٠ لسنة ٢٠١٨ للأشخاص ذوي الإعاقة و الذى يتيح جميع الخدمات من خلال بطاقة اثبات الإعاقة (بطاقة الخدمات المتكاملة) ومن خلال تكليف وزارة التضامن الاجتماعى للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بتنفيذ مهمة إتاحة مكاتب التأهيل بعدد ٦ محافظات كمرحلة أولى لتقديم الحلول المناسبة للإتاحة المكان.

كما تم تنفيذ دراسة الإتاحة المكانية لعدد ٦٥ مكتب من المكاتب التي تقدم خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة فى عدد ٦ محافظات (القاهرة - الجيزة - المنيا - مطروح - القليوبية - كفر الشيخ).

خطوات العمل (بناء على ما جاء ببرتوكول التعاون بين وزارة التضامن والهيئة الإنجيلية)

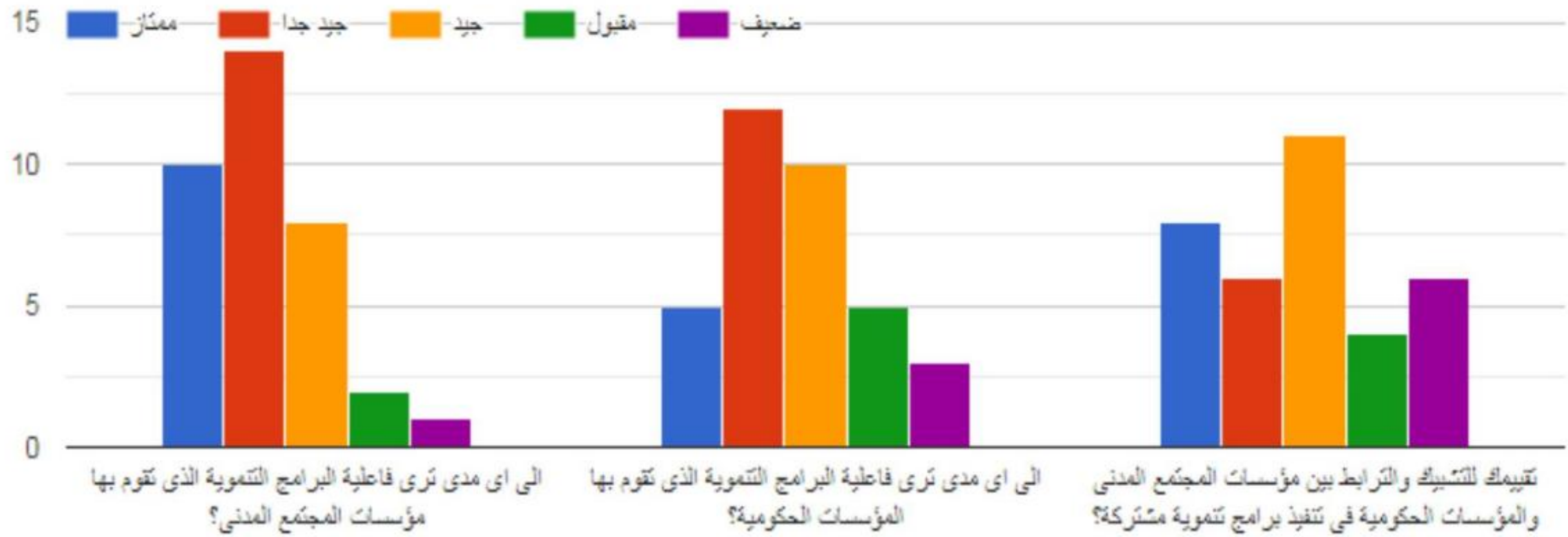
- تم تشكيل عدد ٦ فرق عمل بواقع فريق لكل محافظة لتنفيذ الدراسة.
- مراجعة الأدوات بحيث توفر معلومات مفيدة وسهلة بشأن متطلبات تصميم إمكانية الوصول الى الأماكن العامة وقائمة مرجعية بخواص التصميم.
- دعوة السادة مديري إدارة التأهيل بمديرية التضامن الاجتماعى ومديري مكاتب التأهيل المعنية بالدراسة للقاء تنسيقي وتم عرض ومناقشة مفهوم الإعاقة والإتاحة وأهمية وجود بيئة دامجة وعرض الأدوات التي سوف يتم استخدامها فى الدراسة.

- وضع خطة زمنية لتنفيذ دراسة تقييم البنية التحتية والاتاحة المكانية لمكاتب التأهيل من خلال فرق العمل.
 - بدأ التنفيذ للدراسة تم التركيز على البنود الرئيسية للمكان لملائمتها لجميع أنواع الاعاقات (المداخل العمومية -الاستقبال- السلالم - المنحدرات - المصاعد - الأبواب والطرقات - دورات المياه - التجهيزات الكهربائية- العلامات الارشادية- الطوارئ)
 - إجمالي عدد المكاتب التي تم درستها ٥٩ مكتب وسوف يتم العمل على تهيئتها عدد ٥٥ مكتب على مراحل.
 - وعليه تم تحليل لجميع التقارير للخروج بالأعمال التي تناسب كل مكتب على حدة واستبعاد المكاتب التي لا يتوافر فيها شروط الاتاحة.
 - وعمل تقرير مالي لكل مكتب على مكتب وفيه أهم الاحتياجات التفصيلية وأهم بنود الصرف كما هو موجود بالنموذج المرفق.
 - كما تم الاتفاق على تنفيذ اعمال الاتاحة بمحافظة القاهرة لعدد ١٣ مكتب تأهيل وحتى الآن تم تنفيذ ١٦ مكتب بمحافظة القاهرة ويتم العمل عليها الآن.
- وذلك مثال واضح يؤكد مدى أهمية التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية ومدى تأثير ذلك على تحقيق خطة عمل الحكومة للفترة القادمة وعليه فلا بد من التركيز على وضع اسس وضوابط للعمل على التشبيك والترابط بين تلك المؤسسات حتى يتم العمل سوياً على تحقيق رؤية مصر للمستقبل ويكون هناك عمل مشترك بين جميع اجهزة الدولة.

رابعاً : نتائج ومقترحات البحث

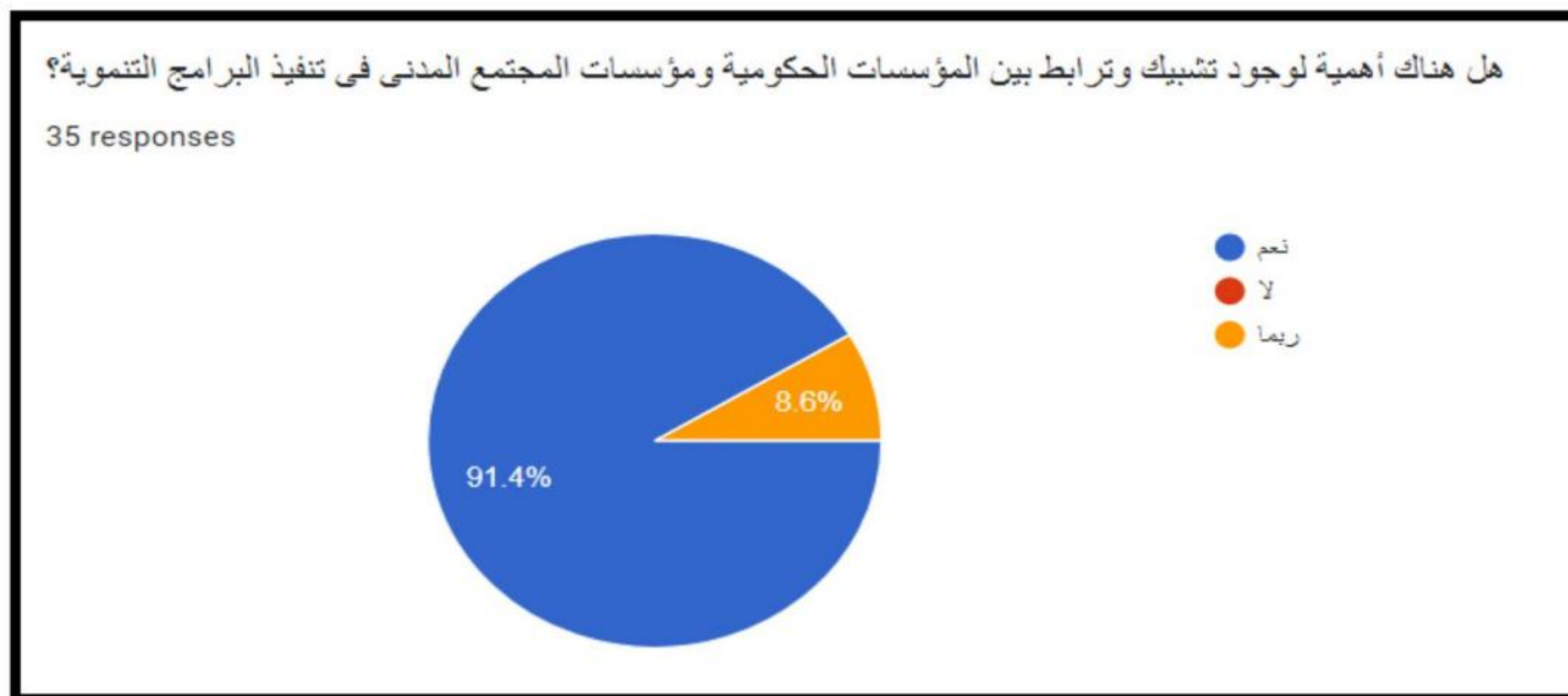
١. نتائج البحث

من الواضح بالشكل (١) انه بناء على نتائج الاستثمارات يتضح أن هناك تأثير إيجابي ملحوظ للبرنامج التنموية المنفذة سواء من مؤسسات المجتمع المدني او من المؤسسات الحكومية،



شكل رقم (١) تقييم المبحوثين لبعض قضايا الاستبيان

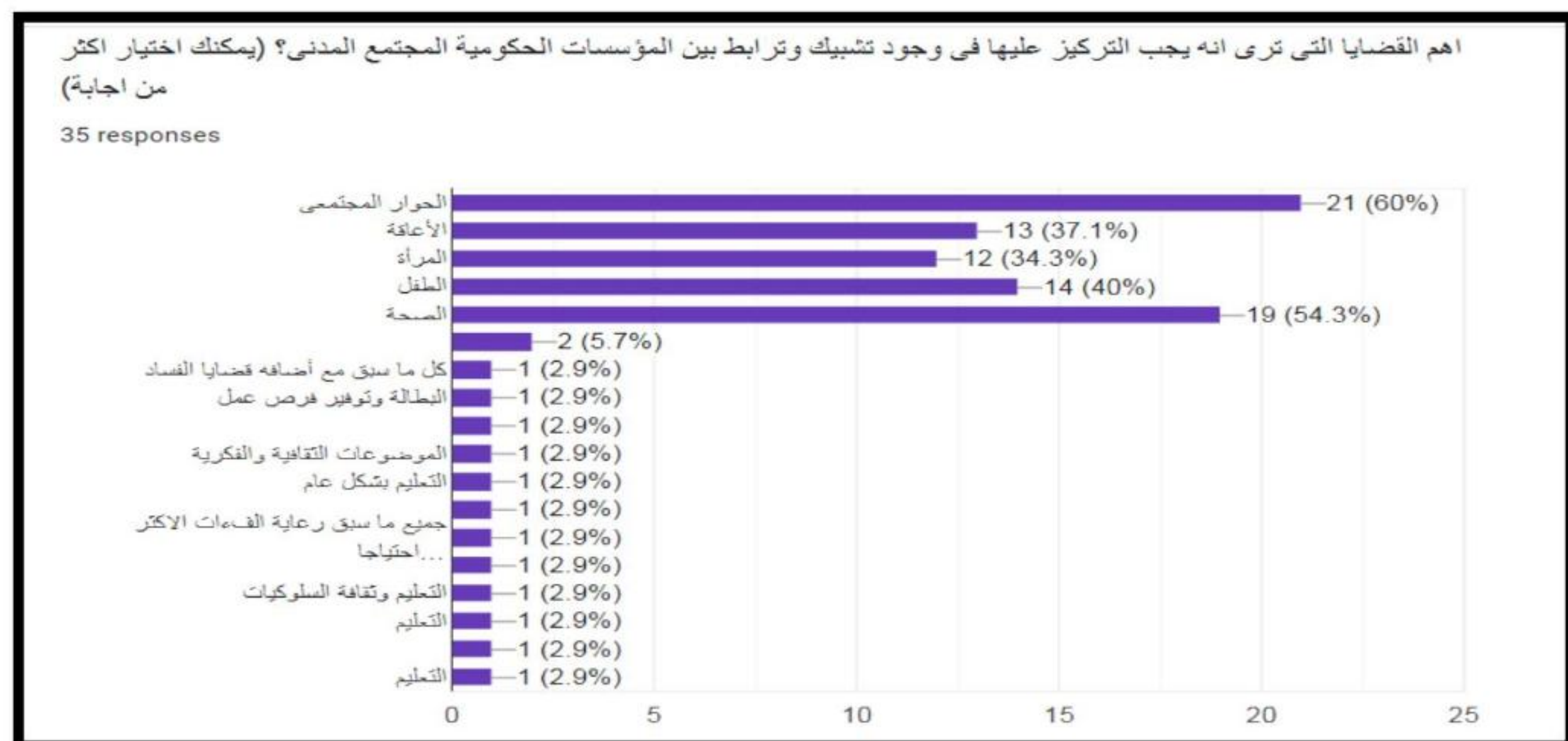
أما عن مدى وجود تشبيك بين تلك المؤسسات كانت التقييمات بأنه بنسبة ٢٨,٥% تشير الى ان العلاقة ضعيفة ولا ترتقى لمستوى جيد، ونسبة ٣٠% جيد وكانت النسب التي تدل ان التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية يسير في شكل متميز هي نسب ضعيفة.



شكل رقم (٢) مدى أهمية التشابك بين المؤسسات الحكومية والأهلية

من الواضح من الشكل (٢) أن هناك تأكيد على أهمية وجود تشبيك وترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وذلك بنسبة ٩١,٤%.

أما الشكل رقم (٣) فيوضح أكثر الموضوعات التي تحتاج الى تشبيك وترابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المختلفة حتى تتم ادارتها بشكل جيد وعلى رأس تلك الموضوعات الحوار المجتمعي والصحة والطفل والإعاقة والمرأة.



شكل رقم ٣ . " أهم قضايا للتركيز عليها في التشبيك بين المنظمات الحكومية والأهلية"

أيضاً كان هناك سؤال مقالي بالاستمارة لمعرفة التحديات التي تعطل وجود ذلك التشبيك والترابط،

- ما هي التحديات التي تعطل وجود تشبيك وترابط بين الحكومات والمجتمع المدني؟

- عدم وجود اهداف واضحة للتشبيك وتغليب المصالح والاهداف الخاصة.
- الفساد الاداري نقص الحوكمة وانعدام الشفافية والقرار المبني علي اسس المصالح الشخصية المركزية.
- عدم فهم الأدوار الخاصة بالمجتمع المدني من قبل الحكومة.
- تمركز القرار داخل الجهات الحكومية في يد الإدارات العليا.
- اعتماد الشراكات على العلاقات وليس على النظام.
- عدم قدره المجتمع المدني في الوصول الي الجهات الحكومية.
- البيروقراطية ونقص الخبرة.
- عدم الاتفاق على اولويه اولى واحدة للطرفين.
- الروتين الحكومي، اختلاف الفكر، عدم وجود مبدا العمل الجماعي بشكل قوى.

- عوامل عديدة في مقدمتها الإدارة السياسية، والتي لو توافرت سيكون العمل المشترك ميزة يسعى إليها الجميع.
- عدم وجود رؤية واضحة مشتركة وتخطيط واضح للتشبيك وعدم وجود ترابط الكتروني بين الوزارة والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.
- أزمة الثقة بعض مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية وضعف المبادرة.
- عدم وجود وعي لدى المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية بأهمية التشبيك.
- التغيير المستمر في المسؤولين الحكوميين.
- عدم وجود تواصل هادف بين المؤسسات الخاصة والحكومية، وايضاً عدم وجود قاعدة بيانات عامة متاحة للجميع للاطلاع على الاعمال المنفذة والمخططة.
- غياب المؤسساتية لدى الطرفين حيث أن العمل غالباً ما يقوم على علاقات شخصية، وهذا يعنى عدم استكمال ما تم بداه، أيضاً غياب الفهم لدور كل طرف مثلاً ترى الجهات الحكومية ان المجتمع المدني يتلقى أموال وتهتم الجهات الحكومية كيفية الاستفادة من ذلك ودائماً يطلب من المجتمع المدني ضخ أموال كحوافز او شراء أصول للحكومة وهو دائماً لا يتفق مع أهداف وبرامج مؤسسات المجتمع المدني.

٢. مقترحات البحث:

١-٢ : مقترحات بناء على تحليل الاستثمارات الميدانية والمقابلات الميدانية :

جاءت مقترحات البحث من خلال المقابلات الشخصية مع القيادات من وزارة التضامن وأيضاً المختصين الذين قاموا باستيفاء استمارة الدراسة، وما يراه الباحث أنه يحقق هدف البحث وكانت المقترحات لتفعيل وجود ترابط وتشابك بشكل فعال:

- إيجاد رعاية للتشبيك، ووضع خطة عمل وأدوار واضحة وتحديد خطة متابعة وتقييم بشكل دوري بآليات فعالة.
- تشكيل لجنة تنسيق تحت رعاية مجلس الوزراء مع الوزارات والجهات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني وتحديد ادوار كل جهة وايضا تكون المتابعة من مجلس الوزراء لتتلافى اى معوقات.
- تحقيق مبادئ مثل الحوكمة - المساواة - الشفافية - الحكم الرشيد هي قواعد حاكمه لأي جهود نرجو منها الكفاءة والفاعلية بالإضافة الي وجود فرق عمل يتم تدريبها لتدير عمليات التشبيك بمهارة واقتدار.
- تدريب موظفي الحكومة على ادوار المجتمع المدني وأيضاً تدريب توعوي لأصحاب القرار المؤسسي في الجهات الحكومية.
- تدريب المجتمع المدني علي ادوار الحكومة في عمليات التنمية.
- وضع خطط الدولة بالشراكة مع المجتمع المدني.
- التخطيط المشترك المبني على احتياجات الواقع والشفافية والمرونة في التنفيذ.
- خلق بيئة تمكينه للمجتمع المدني بالمعنى القانوني والتنظيمي، ووجود رؤية لأهداف الشراكة، وتعزيز وجود مؤسسات الدولة والمناطق المهمشة والتي تحتاج أكثر من غيرها لمشاريع مشتركة.
- تحديث القوانين ومزيد من الدعم الحكومي للمجتمع المدني ومأسسة المجتمع المدني.
- تفعيل الرقابة القانونية ووضع المصلحة العليا للدولة فوق كل اعتبار.
- الاعلان عن أشكال التشبيك بشكل أفضل يساعد على إتاحة الفرصة لنقل تلك الخبرات.
- ان تكون المسؤولية الاولى للتشبيك واستمراره على الجهات الحكومية لأنها هي المستمرة والقائمة فعلياً بموازنات فعلية.
- عدم تكرار البرامج داخل الجهة الحكومية الواحدة والتي تخدم نفس الفئة.

٢-١ : مقترحات من وجهة نظر الباحث :

- أ. وجود صفحة رسمية (موقع الكترونى) خاص بالبرامج والمشروعات التنموية ويسجل عليها كل البرامج التنموية بشكل اجبارى بعد الموافقة على تنفيذها من وزارة التضامن ويكون ذلك الموقع مقسم لكل فئة من البرامج التنموية (الأعاقه - الطفل - المرأة - التعليم - الصحة - الخ ...) ويتم تسجيل كل البرامج التنموية فى نفس المجال معاً حتى يتم حصر الأعمال التى ستنفذ واماكنها وتوزيعها بشكل يحقق الغرض منها.
- ب. تكوين لجنة مشتركة من الأجهزة الحكومية وقيادات المجتمع المدنى تكون مشرفة على ذلك الموقع الألكترونى ويتم تنسيق التشبيك والترابط فى عمل البرامج التنموية من خلالهم.
- ت. يكون عمل اللجنة وسيط بين برنامج عمل الحكومة والمشروعات التنموية التى تنفذ فى الدولة ككل، فدور اللجنة تحقيق اهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تحقيق التشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدنى والأجهزة الحكومية فى تنفيذ البرامج التنموية.
- ث. يكون من دور اللجنة تحقيق التوافق بين المؤسسات التى سيتم بينهم شركات ومرعاة الفروق والقدرات بين المؤسسات سواء كانت فروق مادية او بشرية وغيرها.

المراجع

١. المراجع العربية:

- دراسة منظمات المجتمع المدني (جمهورية اليمن - ملتقى المرأة للبحوث والتدريب) أ. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي.
- عطية، محمد ناجي (٢٠٠٦). البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية - الواقع وآفاق التطوير، دراسة ميدانية على المنظمات الخيرية في صنعاء، دار الثقافة، اليمن.
- دراسة براهيم، سيد (٢٠١٠م). معوقات التشبيك بين المنظمات غير الحكومية ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.
- العمري، أبو النجا محمد (٢٠٠٠). تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، منظمات إستراتيجية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- العمري، أبو النجا (٢٠٠٤م). العلاقة بين التشبيك وبناء قدرات الجمعيات الأهلية. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمهور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.
- الكمالي، يحيى بن محمد (٢٠١٨) دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمعات المحلية بسلطنة عمان، دور بعض المنظمات غير الحكومية في محافظة مسقط، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع، كلية آداب ، جامعة عين شمس.
- عبد الرسول، عائشة. (٢٠٠٣م) طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات الغير حكومية في مصر، الواقع والمأمول، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان جامعة.
- أسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٩٩) تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية.
- عبد القادر، زكية (٢٠٠٥) العوامل المؤثرة على التشبيك بين منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات المجتمعية - دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بشبرا مصر، مجلة كلية آداب ، جامعة المنصورة، العدد السابع والثلاثون، أغسطس، ٢٠٠٥.
- دراسة الأطر المفاهيمية للتنمية المستدامة.
- دليل مركز الموارد. (١٩٩٩م) Worldwide link Health، لندن.
- عبد الحليم (٢٠٠٤م). رؤى أعضاء مجالس ادارة المنظمات غير الحكومية حول امكانية تطبيق مدخل التشبيك دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمركز محافظة الفيوم .(رسالة ماجستير) جامعه القاهرة، فرع الفيوم).
- عيسى، عبد العزيز (٢٠٠٤م). التشبيك في تنظيم المجتمع، ط١. القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية.

- الفهيد، عبد المحسن. (٢٠٠٦م). التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودورة في مواجهة الأزمات (رسالة ماجستير). قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- نصر، إحسان (١٧ مايو ٢٠٠٥م) أهمية التشبيك بين شبكة المنظمات القاعدية. ورقة عمل مقدمه للمؤتمر السنوي التاسع التشبيك بين المنظمات القاعدية. رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلامة والديمقراطية.
- السروجي، طلعت، ابو النصر، مدحت. (٢٠٠٧م). التشبيك لتفعيل منظمات المجتمع المدني، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1(22)--391.383.
- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية. (٢٠٠٣م) التشبيك وبناء الشبكات. القاهرة: مكتب دعم وتنمية المجتمع المدني.
- شركة الخبرات الدولية المتكاملة (٢٠٠٠م). برنامج تدريبي في التشبيك بين منظمات غير الحكومية، ط١ القاهرة: توتاليتي للنشر والتوزيع.
- قنديل، أماني (٢٠٠٤م). تطوير مؤسسات المجتمع المدني، ط١. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

٢. المراجع الإنجليزية:

- Unido, O.U. (2002). Unido business partneships for industrial development: partnership guide. Vienna.
- Darren Van stavern and Ellen webbink, civil society and development across country analysis (Ministry of foreign affairs of the Nethers lands, Holand, 2012).
- Holemby, Jahan, (1992). Making development sustainable redefying institution policy and economics, California island, press, inc.
- Landu, Bhaka, et (2001). Role of non-governmental organizations in rural development, a case study, journal of tropical agriculture.
- Burke (2003)"Building community networks for Americans youth national service".
- "Levanon, Mecschi,(2002)" Community networking and locality based social ties in two suburban localities.
- Claire Ulman, (1995). Frances, The welfare state's other crisis: explaining the new partnership between non-profit organization and the state in France (privatization), phd, Columbia university.
- Sahley C., (1995).Strengthening The Capacity of NGOs-case of small enterprise development agencies in Africa (4th Ed.).London INTRAC.

- مواقع الكترونية :

- وزارة التضامن الاجتماعي . <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx>
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. <http://www.fao.org/home/ar/>
- موقع الهيئة القبطية الأنجيلية للخدمات الاجتماعية <https://ceoss-eg.org/>

الملاحق

ملحق رقم ۱

برتوكول تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة القبطية الإنجيلية (دعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة) - مرفق الورقة الأخيرة من البرتوكول

(البيوت العائلي)

بمستزاد الطرفان بالآتي

- ١ - إعداد الآلية التكنولوجية للبروتوكول خلال شهر من توقيعه.
- ٢ - اعتماد التقارير واتخاذ اللازمة لمتابعة تنفيذ وإنهاء أعمال هذا البروتوكول.
- ٣ - التعاون مع كافة الأطراف المعنية في وضع آليات للتغلب على معوقات تنفيذ هذا البروتوكول.
- ٤ - دراسة إمكانية وضع مراحل تكميلية لهذا البروتوكول.

(المبتدئ الحادي عشر)

يلتزم الطرف الثاني وتابعيه وموظفيه بعدم إفشاء سرية أية بيانات خاصة تتعلق بالمستفيدين أو أية وبيانات أخرى يتم الحصول عليها بمناسبة تنفيذ أحكام هذا البروتوكول وفقاً للأحكام المقررة قانوناً.

البند الثاني عشر

اتفق الطرفان على أن يتم تسوية أية خلافات تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أحكام هذا البروتوكول ودياً من خلال ممثلي كلا الطرفين.

(المبدأ الثالث عشر)

يقر كلا الطرفين بأنه قد اتخذ من العنوان الموضح يصدر هذا البروتوكول محلاً مختاراً له وتعتبر الخطابات والمرسلات على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لأثرها القانونية ما لم يخطر الطرف الذي تغير عنوانه الطرف الآخر خلال خمسة عشر يوماً من حدوث التغيير بخطاب موصى عليه يعلم الوصول .

(البند الرابع عشر)

حرر هذا البروتوكول عن ثلاث نسخ، سلمت إحداها للطرف الثاني واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند اللزوم.

الطرف الثاني
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
ع. مرجريت هاروهم صين
الأستاذ / ممتاز جرجس بشاي
نائب رئيس الهيئة القبطية الاجتماعية
للخدمات الاجتماعية

الطرف الأول
وزارة التضامن الاجتماعي

الأستاذة / نيفين القباج
نائب وزير التضامن الاجتماعي



ملحق رقم ٢

خطاب تصريح بداية العمل لمشروع "تحسين الظروف الصحية لنساء بولاق الدكرور" المنفذ من خلال جمعية الحقوقيات المصريات إحدى مؤسسات المجتمع المدني.

السيد الدكتور / مدير مديرية الصحة بالجيزة

تحية طيبة ويعز

تشرف جمعية الحقوقيات المصريات (جمعية أهلية غير هادفة للربح مشهرة برقم ٢٢٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بوزارة التضامن الاجتماعي).

بأحاطة سيادتكم علما بأن الجمعية قد تحصلت بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٩ على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على تنفيذ مشروع (تحسين الظروف الصحية لنساء بولاق الدكرور) والذي يتم تنفيذه بدعم من برنامج التعاون الألماني بمصر (GIZ).

و حيث أنه من ضمن أهداف هذا المشروع العمل على تطوير البنية التحتية لـ (الوحدة الصحية بأرض اللواء - الجيزة) بهدف تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين و تسهيل أداء الممرضات والقرياق الإداري في الوحدة الصحية ، و سيتم هذا التطوير من خلال العمل على الآتي :

١. إعداد وتجهيز صالة الانتظار الداخلية ، و تحتاج هذه الصالة (غرفة) إلى تغيير التركيبات الكهربائية ، و عمل أرضية جديدة ، و دهانات مضادة للبكتريا ، و أثاث ، و سوف تكون هذه الصالة هي قلب نظام الخدمة الجديد حيث سوف يتم وضع مكتب مساعدة و عمل نظام لطاير الانتظار تحسب الرقم وبالتالي لن يكون المواطنون و خاصة الأمهات و الأطفال الصغار مضطرين للوقوف لساعات طويلة في طابور انتظار تحت حرارة الشمس ، و للاستفادة من الوقت الذي يقضيه المرضى هناك فسوف يتم عمل حملة توعية في هذه الغرفة عن طريق كراسات توعية و ملصقات وفيديوهات يتم عرضها على شاشة تليفزيون بهذه الغرفة ، كما سوف يتم تركيب مروحة سقف في هذه الغرفة .

٢. إعداد وتجهيز صالة الانتظار الخارجية أمام الحديقة ، و هي الآن عبارة عن رسيب أسمنتي يغطي حوالي نصف الطرقة و مزود بسقف بلاستيكي و هناك ثلاث مقاعد خشبية في مناطق الانتظار بدون مظلة ، و سوف يتم العمل على تظليل تلك الصالة و إضافة أربعة مرواح خارجية و مقاعد مناسبة للمرضى المضطرين للانتظار خارج غرف الخدمة (بدون الحاجة إلى العودة لصالة الانتظار الرئيسية) ، و كذا تركيب مبرد مياه عام (كولدير) ، كما سوف يتم تجهيز ملعب بالحديقة لاستيعاب الأطفال المصطحبة ، وبالتالي يصبح أمر الانتظار أسهل على الأمهات .

٣. غرف الخدمة : تغيير الأرضيات و عمل ورق حائط لسيعة من غرف الخدمة و التي بها شقوق أو ثقوب أو غير نظيفة .

٤. تركيب تسعة مراوح سقف : لتخفيف حرارة الصيف ، حيث أن المراوح تستهلك طاقة أقل من التكييفات.

٥. غرفة الكشف : تغيير الحوض في غرفة الكشف ، وتغيير اثنين من أسرة الكشف والستائر .

٦. الحمامات : إعداد وتجهيز أربعة مراحيض وأربعة أحواض في اثنين من الحمامات و سيتم فصلها وفقا للجنس ، و سوف يتم بناء مرفق حمامات جديد قريب من منطقة الحديقة للنساء في حين سوف تظل الحمامات الخاصة بالرجال في أماكنها الحالية ، وحيث أن الوحدة في الغالب تخدم النساء والأطفال فسوف يتم تخصيص مكان للتغيير للأطفال في حمامات النساء .

٧. تجهيز مصلى : ليستوعب كلاً من الفريق العامل والمرضى .

٨. شراء مولد كهرباء احتياطي : حيث أن الغرف بها ثلاجات لحفظ التطعيم ولكن انقطاع الكهرباء في بعض الأحيان يؤثر على ظروف التخزين لذا فسوف يتم شراء مولد كهرباء احتياطي للتأكد من عمل الثلاجات طوال ٢٤ ساعة يوميا على مدار الأسبوع للحفاظ على و منع فساد التطعيمات.

لذا برجاء بعد الإطلاع على هذا الطلب و المرفقات ، التكرم بالموافقة على البدء في تنفيذ المشروع بتطوير البنية التحتية للوحدة الصحية بأرض اللواء - الجزيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمته لسيادتكم

رأبحة فتحى شفيق

رئيس مجلس إدارة جمعية الحقوقيات المصرية

صاحب السيادة الدكتور وكيل أول الوزارة

رافعة على المتوسطة مع الجهة المختصة

مكة بكمين صرح أرض اللواء بالرداء

بسم بالحيوة مع شكر لحيوة

دافار، عبد الله

ملحق رقم ٣ :

(استثمار استقصاء السادة مسئولى البرامج التنموية بوزارة التضامن والقيادات والعاملين
بالمجتمع المدنى)

استمارة حصر ميدانى "حكوميين - مجتمع مدنى"

هذه الاستمارة خاصة بأعداد رسالة ماجستير "التخطيط للتنمية المستدامة" تابع لمعهد التخطيط
القومي-وزارة التخطيط،

موضوع الرسالة (التشبيك والترابط بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى ومدى
تأثيره على تنمية المجتمع المصري)،

واحيط سيادتكم علماً بأن كل البيانات الموجودة بالاستمارة هى فى غاية السرية ولا يتم استخدامها
بشكل شخصي ولكن لغرض البحث ليس اكثر.

أولاً: بيانات شخصية:

- الاسم :
- الجهة التابعة :
- الوظيفة :

ثانياً: "اسئلة عامة"

أ. اختار الإجابة الأنسب من وجهة نظرك لكل جملة :

السؤال	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف
١ الى اى مدى ترى فاعلية البرامج التنموية الذى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى؟					
٢ الى اى مدى ترى فاعلية البرامج التنموية الذى تقوم بها المؤسسات الحكومية؟					
٣ تقييمك للتشبيك والترابط بين مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية فى تنفيذ برامج تنموية مشتركة؟					

ب. هل هناك أهمية لوجود تشبيك وترابط بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى
تنفيذ البرامج التنموية؟ (نعم - لا - ربما)

وإذا كانت اجابتك بنعم لماذا ترى ان هناك أهمية لوجود ذلك التشبيك والترابط؟

ت. اهم القضايا التى ترى انه يجب التركيز عليها فى وجود تشبيك وترابط بين المؤسسات الحكومية المجتمع المدنى؟ (يمكنك اختيار اكثر من اجابة)

(الحوار المجتمعى - الأعاقة - المرأة - الطفل - الصحة - اخرى تذكر)

ث. ما هى التحديات التى تعطل وجود تشبيك وترابط بين الحكومات والمجتمع المدنى؟

ج. الاقتراحات والملاحظات لتفعيل وجود ترابط وتشابط بشكل حقيقى فى تنفيذ البرامج التنموية بين الحكومات والمجتمع المدنى؟